

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على اتفاقية منحة التحويلات النقدية

لإصلاح السياسات القطاعية بين حكومتي جمهورية مصر العربية (المتوح)

والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة

من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،

الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية منحة التحويلات النقدية لصلاح السياسات القطاعية

بين حكومتي جمهورية مصر العربية (المتوح) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة

من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٤٢٤هـ

(المافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ م)

حسني مبارك

متحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ك ٦٢٩ / ٦٣٠

اتفاقية منحة التحويلات النقدية

لإصلاح السياسات القطاعية

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٥

منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ۲۶۳ - ل - ۶۲۹ / ۶۳۰

اتفاقية بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨ بين جمهورية مصر العربية (المصنوع) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) ويشار إليهما معاً بالطرفين .

مادّة ١ - المقدمة:

توافق الوكالة طبقاً لقانون المساعدات الخارجية الصادر في عام ١٩٦١ وتعديلاته على أن تمنح المنح طبقاً لشروط هذه الاتفاقية مبلغاً لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري لا يزيد عن أربعين مليون دولار (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي، (منحة).

مادّة ٢ - متطلبات سائقة على السجّب:

مقد (٢ - ١) المتطلبات السابقة على السجف:

قبل السحب لأية حصيلة من المنحة أو إصدار الوكالة أية مستندات يتم السحب بمقتضها فإن المنوح فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة، سوف يقدم للوكالة بطرقة مقبولة شكلًا ومواضيًعا.

(٤) بياناً بأسماء الأشخاص الذين يشغلون الوظيفة المحددة في البند (٦ - ٢)

و بأسماء أي ممثلين إضافيين مع نماذج توقيعات كل شخص معين منهم .

(ب) تخصيص حساب مصرفي بفائدة تودع فيه حصيلة المتحدة مع شهادة من المنوبح

أن هذا الحساب قد تم فتحه وأنه مسوك بالطريقة التي يتعاطلها بند (١ - ٥)

من هذه الاتفاقية .

(ج) بيان بالوسائل التي يتم السحب بمقتضاه من هذا الحساب البنكي .

بند (٢-٢) مطالبات سابقة على تنفيذ السحب:

فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة . فإنه قبل أي سحب من أرصدة المنحة طبقاً للبند ٣ - ١ (ب) « تنفيذ السحب » أو إصدار الوكالة لأية مستندات متعلقة بتنفيذ السحب الذي سوف يتم فإنه يتعين :

(أ) الوفاء بالمتطلبات السابقة الواردة بالبند ١ - ٢ .

(ب) على الممنوح أن يتحقق مستوى مرض من التقدم تحدده الوكالة . في تنفيذ البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي المتفق عليه بين الممنوح والوكالة الأمريكية .

(ج) على الممنوح أن يثبت من خلال الوكالة تمشيه مع جميع بنود وشروط وتعهدات اتفاقية المنحة .

بند (٣-٢) الاخطار :

عندما يتم استيفاء المتطلبات السابقة على السحب المحددة في البنددين (١-٢) و(٢-٢) سوف تقوم الوكالة باخطار الممنوح في الحال .

بند (٢-٤) : التاريخ النهائي للوفاء بالمتطلبات السابقة على السحب:

(أ) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المحددة في البند (١-٢) خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ هذه الاتفاقية ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الطرفان كتابة، فإنه يمكن للوكالة الأمريكية أن تنهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار كتابي للمنوح .

(ب) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المحددة في البند (٢-٢) خلال الفترة الزمنية المقررة بالخطابات التنفيذية فإنه يمكن للوكالة الأمريكية أن تنهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار كتابي للمنوح .

مادة ٣ - السحب :

بند (٣ - ١) : السحب من المنحة :

(أ) خلال الأوقات التي قد يرافق عليها الطرفان وبناء على المتطلبات السابقة على السحب السالف ذكرها بالبند (٢-٢) من هذه الاتفاقية . سوف تقوم

الوكالة الأمريكية بإيداع المبالغ التي تتوافق على سحبها من المنحة طبقاً
ل معدل الأداء في حساب أو حسابات البنك المحدد بواسطة المنوح طبقاً
للبند ٢ - ١ (ب).

بند (٢ - ٣) تاريخ السحب:

تحتفق كل عملية سحب في التاريخ الذي تقوم فيه الوكالة الأمريكية بإيداع المنحة
طبقاً للبند (١ - ٣).

بند (٣ - ٣) التاريخ النهائي للسحب:

لن يتم السحب من مبلغ المنحة بواسطة الوكالة الأمريكية بعد ١٩٩٧/٤/٣ .
إلا فيما عدا ما قد تتوافق عليه الوكالة كتابة .

مادة ٤ - استخدام حصيلة المنحة :

بند (٤ - ١) الاستخدامات المتفق عليها:

يتوافق الطرفان على أن يستخدم مبلغ المنحة طبقاً للنصوص الواردة بالبند (٥ - ٥)
أدنى والإيضاحات التي قد ترد في الخطابات التنفيذية فيما يلى :

(أ) لشراء سلع أو معدات أمريكية المصدر والمنشأ والمحددة بمعرفة الوكالة .

(ب) سداد ديون المنوح التي تستحق للولايات المتحدة أو المضمونة بمعرفتها وذلك
باعتبار أن متحصلات المنحة المستخدمة للغرض الموضح بالبند ٤ - ١ (ب)
لا يجب أن تتعدي خمسة وعشرون في المائة (٢٥٪) من إجمالي مبلغ المنحة
المتاح للمنوح طبقاً للبند هذه الاتفاقية .

بند (٤ - ٢) التاريخ النهائي لاستخدام متحصلات المنحة :

بخلاف ما قد تتوافق عليه الوكالة الأمريكية كتابة لن يتم السحب من مبلغ
المنحة بواسطة المنوح بعد ١٩٩٨/٦/٣ . ويمكن للوكالة أن تطلب من المنوح
إعادة أية مبالغ لم يتم سحبها بواسطة المنوح بحلول هذا التاريخ .

مادة ٥- تعهدات خاصة :

بند (١-٥) حساب متحصلات المنحة :

يوافق الطرفان على الإجراءات التنفيذية التالية :

(أ) تودع متحصلات المنحة في حساب مصرفي مستقل يدار فائدة يقوم الممنوح بفتحه في بنك من أجل تلقى هذه المنحة النقدية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكذلك أية فوائد تنشأ عن هذه المتحصلات على الا تختلط هذه المتحصلات بأية أموال أخرى من أي مصدر وأن تعامل الفوائد الناجمة عن هذا الحساب كما لو كانت أصلا (أى حصيلة المنحة) ثم الحصول عليها وفقا لشروط هذه الاتفاقية .

(ب) يحتفظ الممنوح بمستندات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وال المتعلقة بحساب البنك الدولاري واستخدام متحصلات المنحة ويتبعها للمراجعة الربع سنوية والتدقيق السنوي بمعرفة الوكالة الأمريكية أو أي من تعينه لمدة المنحة وحتى ثلاثة سنوات تالية لتاريخ آخر سحب من الحساب المشار إليه بالبند (١-٥) .

بند (٢-٥) استخدامات محظورة واستعواض قيمتها:

لا يستخدم مبلغ المنحة في تغويل استيراد سلع محظورة وتشمل المعدات العسكرية أو شبه العسكرية - معدات المراقبة - معدات الاجهاض - السلع الكمالية - معدات المقامرة أو معدات تغيير المناخ ولاستخدم متحصلات المنحة في أغراض أخرى خلاف المسموح بها طبقا للبند (٤ - ١) ويافق الممنوح على أن يعيد إلى الحساب البنكي المحدد في بند (١-٥) من هذه الاتفاقية أية دولارات أمريكية تساوى أي مبلغ يستخدم من المنحة في استخدامات محظورة طبقا لهذا البند ، بالإضافة إلى القائدة التي قد تنشأ عن هذه المبالغ وأن تعامل المبالغ والفوائد التي أعيد إيداعها في الحساب كما لو كانت أصلا (أى حصيلة المنحة) تم الحصول عليه وفقا لشروط هذه الاتفاقية .

بند (٣ - ٥) حساب العملة المحلية :

- (أ) ينشئ الممنوح حساباً منفصلاً بدون فوائد «حساب العملة المحلية» بالبنك المركزي المصري يودع في هذا الحساب عملة جمهورية مصر العربية تساوي مبلغ متطلبات المنحة المستخدمة بمعرفة الممنوح أو وكيله المفوض لشراء أو استيراد السلع أو المعدات المصرح بها طبقاً للبند ٤ - ١ (أ) من هذه الاتفاقية - على أن لا تختلط الأموال التي تودع بحساب العملة المحلية بأية أموال أخرى من أي مصدر كان .
- (ب) أن الممنوح سوف يقوم بهذه الإيداعات في حساب العملة المحلية كما هو متطلب بالبند ٥ - ٣ (أ) من هذه الاتفاقية وذلك في الأوقات والمبالغ طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في خطاب تنفيذي .
- (ج) يودع الممنوح تلك المبالغ في حساب العملة المحلية بتوسيط سعر الاقفال اليومي للصرف . والمحدد بواسطة الغرفة المركزية للسوق الحرة ، لاخر يوم عمل مباشر قبل التاريخ المتعلق بإيداع مبلغ العملة المحلية كما هو متتفق عليه بالخطاب التنفيذي .
- (د) المبالغ المودعة في حساب العملة المحلية وفقاً لهذه الاتفاقية سوف يتم تحديد استخدامها مشاركة بين الطرفين .
- (ه) يحتفظ الممنوح أو يعمل على الاحتفاظ بمستندات طبقاً للنظم المحاسبة المتعارف عليها والتي تؤيد الإيداعات والمصروفات من حساب العملة وتتاح تلك المستندات للمراجعة والتدقيق بمعرفة الوكالة الأمريكية أو من تعينه لفترة المنحة وحتى ثلاثة سنوات لاحقة لاخر سحب من حساب العملة المحلية المفتوح طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية . العملة المحلية المتولدة من هذه المنحة سوف تستخدم في تمويل مراجع حساب العملة المحلية .
- (و) إن وجدت أية مبالغ من حساب العملة المحلية لم تستخدم طبقاً لما سبق الإشارة إليه سوف نستعاض من موارد الممنوح .

بند (٤ - ٥) الضرائب والرسوم:

تعفى هذه الاتفاقية وكذلك مبلغ المنحة من الضرائب والرسوم المفروضة طبقاً للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية.

ولا تستخدم مبالغ من هذه المنحة في دفع ضرائب أو رسوم حصرية أو رسوم أخرى تفرضها السلطات المصرية على السلع المملوكة من حصيلة هذه المنحة.

بند (٥ - ٥) التقارير:

فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة يقدم الممنوح للوكالة تقرير ربع سنوي عن استخدامات حصيلة المنحة ومركز الحساب البنكي طبقاً للمادة (١ - ٥) من هذه الاتفاقية وتقارير ربع سنوية بمركز الحساب الخاص بالعملة المحلية ونشاطه طبقاً للبند (٥ - ٣) من هذه الاتفاقية بالإضافة إلى ما يتقرر من متطلبات بالخطابات التنفيذية.

بند (٥ - ٦) التشاور:

يتناول الطرفان بصفة دورية بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية.

بند (٥ - ٧) التصديق:

يتخذ الممنوح كافة الخطوات الالزمة لإنقاص الإجراءات القانونية الالزمة للتصديق على هذه الاتفاقية وتخطر الوكالة الأمريكية في أسرع وقت ممكن بهذا التصديق.

مادة ٦- متنوعات :

بند (٦ - ١) الخطابات التنفيذية:

قد تصدر الوكالة من وقت لآخر خطابات تنفيذية لايضاح نصوص اتفاقية المنحة وكذلك لوصف الإجراءات التي تطبق أو تسجّل اتفاق الطرفين على تفاصيل التنفيذ.

بند (٦ - ٢) : الممثلون :

لجميع الأغراض المتعلقة بهذه الاتفاقية يمثل الممنوح الشخص الذي يشغل أو يقوم بعمل وزير التعاون الدولي و / أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية ويمثل الوكالة الشخص الذي يشغل وظيفة أو يقوم بعمل مدير بعثة الوكالة ويمكن لكل منها تعين ممثلين إضافيين باخطار كتابي لجميع الأغراض المتعلقة باتفاقية المنحة.

بند (٦ - ٣) الاتصالات :

أى إخطار أو طلب أو مستند أو أى وسيلة اتصال أخرى يقدمها أى من الطرفين للأخر طبقاً لهذه الاتفاقية سوف تكون كتابة بالبريد المسجل أو التلغراف أو الوسائل السلكية وتعتبر أنها سلمت أو أرسلت لأى طرف عندما يتم تسليمها إليه على العنوان التالي :

إلى : جمهورية مصر العربية

وزارة التعاون الدولي

قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

٤٨ - ٥ شارع عبد الحالق ثروت - الدور الخامس

القاهرة / مصر

إلى : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة

٦ - ١ شارع القصر العيني - الدور التاسع

القاهرة - مصر

وتكون جميع تلك الاتصالات باللغة الإنجليزية مالم يوافق الطرفان على خلاف ذلك كتابة ويمكن تغيير العنوانين بعنوانين أخرى بمجرد تلقى إخطار كتابي بذلك .

بند (٤ - ٦) التعديل :

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بإجراه تعديلات كتابية من الممثلين المعتمدين لكل من الطرفين المحددين في بند (٦ - ٢) سالف الذكر .

بند (٦ - ٥) لغة الاتفاقية :

حررت هذه الاتفاقية باللغتين الإنجليزية والعربية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يرجع النص الإنجليزي .

بند (٦ - ٦) تاريخ السريان :

سوف تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ ، عندما يتم توقيعها بواسطة الطرفين .

وإشهادا على ما تقدم فإن المنوح والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثله المعتمدين قد قاما بتوقيع هذه الاتفاقية بأسمائهم وسلمت في اليوم والسنة أعلاه .

عن الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : ادوارد ووكر

السفير الأمريكي

عن جمهورية مصر العربية

الاسم : دكتور / يوسف بطرس غالى

وزير الدولة ب مجلس الوزراء

للتعاون الدولي

الاسم : جون ويسلن

مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية بمصر

الاسم : دكتور / حسن سليم

رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

مع الولايات المتحدة الأمريكية

قرار وزير الخارجية

رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٠٢) بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ،
بشأن الموافقة على اتفاقية منحة التحويلات النقدية لإصلاح السياسات القطاعية بين
حكومة جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية اتفاقية منحة التحويلات النقدية لإصلاح السياسات
القطاعية بين حكومتي جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية
الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقعة في القاهرة بتاريخ

١٩٩٥/٥/١٨

ويعمل بها اعتبارا من : ١٩٩٥/٥/١٨

صدر بتاريخ : ٢٠٠٣/١١/١٥

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد